

أكد أستاذ العلوم السياسية وعضو المجلس الأعلى للتخطيط والأمين العام للجمعية الكويتي المستقل دبدر مال الله أن دخول الكويت مرحلة التخطيط الإنمائي خطوة متقدمة للأمام انعكست إيجابا على سمعة الاقتصاد الكويتي في التقارير الاقتصادية الدولية، لافتا إلى أن إشكالية التنمية في البلاد تكمن في اعتمادنا على النفط كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي ولذلك نحتاج لمشروع اقتصادي جاد يعمل على إيجاد البديل ويعتمد انسحاب الدولة تدريجيا من النشاط الاقتصادي ويفسح المجال للقطاع الخاص ليقوم بالدور المنوط به في عملية التنمية. وأشار مال الله إلى أننا نعاني حالة من التشويه في الحياة السياسية الكويتية على الساحة المحلية نتيجة لسوء فهم للديموقراطية وممارستها، داعيا لضرورة البناء على نظامنا الديموقراطي وتعزيز ثقاليده وأعرافه وإلا تحولت الممارسة السياسية لمعول هدم يقلل من شأنه ويفرغ أدواته من مضمونها، لافتا إلى أن الحكومة ليست لديها أغلبية نيابية حقيقية داخل المجلس والتذبذب الواضح في منحى توافرها يعكس عدم قناعة النواب بالأداء الحكومي. «الأنباء» التقت د. بدر مال الله وقلبت معه أوراق أشد الملفات سخونة على الساحة فإلى التفاصيل:

اجري الحوار: أسامة دياب

# د. بدر مال الله لـ «الأنباء»: اللفظ المثار حول ميناء مبارك لا يسانده

ألا تتفق معي أن مصير الخطة التنموية في مهب الريح في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي التي تعاني منها البلاد؟

● الخطة التنموية طموحة وواقعية ومن الخطأ التعامل معها وفق معايير ومفاهيم قاسية، فوصفها بأنها في مهب الريح نوع من أنواع جلد الذات، ناهيك عن خطورة هذا الخطاب وانعكاساته السلبية على سمعة الاقتصاد، أداء الكويت الإنمائي بشكل عام وقدرتها في التعامل مع احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الواقع أن خطتنا التنموية تواجه مجموعة من المشاكل واقتصادنا بشكل عام يواجه عددا من التحديات، مع الوضع في الاعتبار أن هذه المشاكل وتلك التحديات ليست وليدة اليوم ولا هي من إفرزات الحكومة الحالية وحدها أو الحكومات الست السابقة ولكنها محصلة جملة من التراكمات ونتاج سياسات عامة، اقتصادية وحكومية لم يتم التعامل معها ومواجهتها بالصورة المثلى، وبالتالي حينما أتينا لمرحلة التخطيط الإنمائي وتنفيذ الخطة ظهرت آثار وتبعات كل أخطاء الماضي في شكل معوقات في طريق الخطة.

الوعي بالتخطيط الإنمائي

وفي تقديري أن الخطة التنموية في عامها الأول حتى لو لم تحقق شيئا إلا أنها حققت جملة من المسائل والأمر المهمة أولا أنها رفعت من درجات الوعي بالتخطيط الإنمائي وأصلت الإيمان، على المستويين الحكومي والشعبي، بحتمة وجود خطة تنموية تكون بمثابة خارطة طريق تثير وتدبر مستقبل البلاد في المرحلة القادمة، وثانياً أن مرحلة التنفيذ كشفت لنا المشاكل والمعوقات التي تعترض سبيل التنمية بصورة جلية وبالتالي أصبحنا أكثر إدراكا

لواقعنا مما يسهل علينا مواجهة هذه المعوقات ووضع الآليات المناسبة لحلها، أما الأمر الإيجابي الثالث فيتمثل في إدراك الجهاز الحكومي واستجابته لضرورة ارتباط حركة بخطة ترتبط بقانون سواء للخطة متوسطة الأجل أو القوانين التي تصدر بموجبها الخطط السنوية أو النظم والقرارات المتخذة من قبل مجلس الوزراء بمعنى أن الجهاز الحكومي أصبح يتحرك بشكل موضوعي مدروس بعيدا عن سياسة ردود الأفعال من خلال مجموعة من الأطر التي تضبط حركته في إطار خطة التنمية.

أما بخصوص إذا ما كنا نسير في الاتجاه الصحيح أو لا فهذه مسألة تخضع للتقييم على حسب معطيات كل مرحلة ومؤشرات الإنجاز فيها، وأود أن أشير أن دخولنا في مرحلة التخطيط الإنمائي بحد ذاته خطوة متقدمة للأمام وانعكست بشكل إيجابي على سمعة الاقتصاد الكويتي في التقارير الاقتصادية الدولية والمؤسسات الدولية.

حالة عدم الاستقرار السياسي

وماذا عن حالة عدم الاستقرار السياسي التي تظهر في شكل حالة من عدم التوافق النيابي - الحكومي؟

● عدم الاستقرار السياسي المتمثل في الخلاف النيابي - الحكومي وتراجع مستويات التعاون بينهما هو بالتأكيد أمر يمس مجمل حركتنا وقدرتنا على المضي قدما للأمام سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي وليس فقط على صعيد الخطة التنموية، لأن نظامنا الديموقراطي القائم على مبدأ فصل السلطات لا يستطيع أن يتحرك للأمام ويحقق الأهداف المرجوة منه وتكريس مقاصد المشروع الدستوري من فصل السلطات ما لم يكن هناك تعاون بينا مبنى على ثقة بين الحكومة والمجلس. وفي غياب هذا التعاون واستمرار حالة التنازع سيكون من المستحيل أن تتقدم السلطتين التنفيذية والتشريعية شبرا للأمام.

المشهد السياسي في البلد كان واضحا في السنتين الماضيتين، فإذا أخذنا بعض المؤشرات الاقتصادية في الاعتبار، فسجد أن اقتصادنا الكلي سجل مجموعة



د. بدر مال الله

فاحصه فسجد قصورا واضحا في الأداء النيابي، بالإضافة لطغيان الرقابة على التشريع ورائحة الشخصانية التي فاحست من الاستجوابات التي استهدفت شخص سمو رئيس مجلس الوزراء.

حلم التنمية

متى ستتحقق أمنية البلاد في تنمية طال انتظارها تنعكس واقعا ملموسا على ارتفاع مستوى الخدمات وتوافرها؛ وما مدى تفاعلنا بمستقبل الخطة التنموية؟

● التنمية هي رحلة أمة للانتقال من حالة الثبات إلى التطور والتقدم، فهي عملية تغيير اجتماعي منظم تهدف لتحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة، عبر فترة من الزمن، في الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية، وبالتالي نجد أن التنمية نشاط مدروس نستطيع قياس

أبعاده في مبادئه المختلفة سواء الاقتصادية، السياسية أو الاجتماعية. لسو نظرنا للحالة الكويتية في ضوء مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية من واقع التقارير الدولية مثل تقرير الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من التقارير المتخصصة الأخرى سنجد أن الكويت سجلت تقدما كبيرا في مجالات مختلفة وخاصة على صعيد تنمية مواردها البشرية وتأهيلها، بالإضافة للمؤشرات الخاصة بالقطاع الصحي وتوفير المياه الآمنة للشرب وزيادة الفرص التعليمية، فإذا كنا نقصد بالتنمية توفير حالة من العيش الكريم للمواطن الكويتي فسجد أننا سجلنا في هذا الصدد تقدما كبيرا.

لا يمكن أن نحقق تنمية اقتصادية واجتماعية دون وجود نمو اقتصادي عالى وقوي يتمتع بالاستدامة وقادر على تمويل جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي نجد أن تلازم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وتراپطهما مسألة في غاية الأهمية. لا ننكر أن اقتصادنا سجل تقدما كبيرا في مؤشرات الاقتصاد الكلي وسجلنا معدلات نمو مرتفعة طوال السنوات الماضية باستثناء عام 2009 الذي تأثر العالم كله فيه بالأزمة الاقتصادية العالمية ونتوقع أن يرتفع معدل النمو في الكويت عن الـ 7,5 في عام 2011، كما نتوقع أيضا أن يرتفع معدل النمو في دول مجلس التعاون بصفة عامة بمتوسط 7,8٪، وهذا يعني أننا سنشهد مزيدا من الرخاء.

أين تكمن إشكالية التنمية؟

● الإشكالية الكبرى في عملية التنمية التي يجب أن ننتبه لها هي أننا نعتمد بشكل أساسي على النفط كمحرك للنمو الاقتصادي وهنا تكمن الخطورة، وبالرغم من أن النفط سلعة إستراتيجية تتملك الكويت منه 15٪ من إجمالي المحزون الإستراتيجي للدول المصدرة للنفط

«أوبك»، إلا أننا يجب ألا نركز لهذا المصدر الناضب، وبالتالي يجب أن يتعامل أي مشروع للإصلاح الاقتصادي سيربط في المستقبل مع إشكالية النفط كمكون للاقتصاد الكويتي، فالعوائد النفطية هي المحيطة على الناتج القومي المكون الأساسي له وبالتالي نحن في حاجة ماسة لمشروع اقتصادي جاد وجرئ يعالج هذه الإشكالية ويعتمد على انسحاب الدولة تدريجيا من النشاط الاقتصادي ويفسح المجال للقطاع الخاص ليقوم بالدور المنوط به في عملية التنمية من خلال شراكة بين القطاع الخاص، القطاع العام والمجتمع المدني، كما يركز على معالجة الاختلالات والتشوّهات الاقتصادية التي نعاني منها بشكل مزمن.

ومثل هذا المشروع يحتاج لرؤية ثابتة، إرادة سياسية وقرارات حاسمة لحدث التغيير المطلوب، ونحن على يقين أن البداية ستكون صعبة وبها عدد من التضحيات التي يجب أن نتحملها، فالتنمية المتوازنة والاستدامة والقادرة على المضي قدما بالاقتصاد والمواطن والمجتمع يجب أن تكون مبنية على أسس سليمة.

الممارسة الديموقراطية السلمية وتجاوز كبير على قواعد وأصول الخطاب الديموقراطي وقيم الحوار السياسي ومبالغة في استخدام الأدوات الدستورية وتفسير نصوص الدستور إلى الحد الذي أخرج هذه الأدوات والنصوص عن مقاصد المشرع وروح الدستور، ففي خلال السنتين الماضيتين تم تقديم 3600 سؤال برلماني للحكومة وردت الحكومة على 2600 سؤال منها، وعلى صعيد الاستجوابات فقد سجلت رقما قياسيا من حيث عددها واستهدافها لسمو رئيس مجلس الوزراء،

ما متطلبات التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية؟ ● الحقيقة أننا نعاني من حالة من التشويه في الحياة السياسية الكويتية على الساحة المحلية وذلك نتيجة سوء فهم للديموقراطية وممارستها، فالنظام الديموقراطي يهدفه الأساسي معالجة التنوع الاجتماعي، الطائفي، القبلي والسياسي في إطار من الوحدة، وإذا لم يستطع النظام الديموقراطي استيعاب واستثمار جميع جوانب هذا التنوع في إطار موحد يدفع النظام السياسي للأمام ليحقق الأمن والاستقرار والقدرة على تحقيق التنمية يصبح أمام إشكالية كبيرة، لأن النظام الديموقراطي هو وسيلة وبالتالي يجب أن يعي أعضاء مجلس الأمة أن النظام الديموقراطي لا يقدم حلا لتفاني معالجة مشكلات التنوع والاختلاف ولكن الممارسة الديموقراطية من خلال فهم القوى السياسية للمصلحة العامة والولاء الوطني والتزامها بهما للوصول لحلول إيجابية، فلا يمكن لأقلية أن تفرض رأيها على الأغلبية، ولا يمكن للأغلبية أن تتجاهل حقوق الأقلية ولذلك هناك خطوط حمراء ووليت بها للنظام الديموقراطي إذا لم تلتزم بها الممارسة الديموقراطية فسندرج عن قواعد النظام الديموقراطي ويعجز عن تحقيق أهدافه.

قواعد النظام الديموقراطي

هل قواعد النظام الديموقراطي والممارسة البرلمانية سليمة؟ وما مدى التزامنا بها خلال السنتين الماضيتين؟

● في الحقيقة هناك خروج صارخ على قواعد وأصول

المؤشرات الإيجابية، فلقد حققنا معدل نمو اقتصادي جيد بلغ حدود ما بين 4,9٪ و 5٪ في المتوسط العام الماضي، كما زادت القطاعات غير النفطية في الناتج القومي، كما حاولنا، ولو على استحياء، تصحيح بعض المشكلات الاقتصادية التي تواجهنا ولكن يجب ألا ننخدع في ذلك فاشكلا لا تزال قائمه ويجب معالجتها حيث أن الصراع بين السلطتين لازال قائما وينعكس سلبا على الحاليتين السياسية والاقتصادية.

الإعلام الرسمي فشل

في توصيل رسالة

الحكومة ورؤيتها

وإنجازاتها للمواطن

مما اضطرها للاعتماد

على وسطاء آخرين

قد لا يتقنون إيصال

الرسالة بالطريقة

السليمة

نحن بحاجة مائسة

لحوار وطني نيابي

- حكومي لتحديد

الأولويات والاتفاق

على صيغة مرضية

لحل المشكلات

فالكويت «تستاهل»

الأعباء المالية

ما المخرج المناسب لأزمة المطالب المالية القوية فمن زيادة، لكادر، لمزايا مالية دون النظر لاعتبارات أهمها الميزانية العامة للدولة واحتياطي الأجيال؟

● التشريعات التي قدمت خلال الفصلين التشريعيين السابقين كان أغلبها كواد وزيادات وأعباء مالية كبيرة على الميزانية العامة تقدر بحوالي 4 مليارات دينار أو 12 مليار دولار أميركي أضيفت للميزانية خلال السنوات الأربع الماضية وهذا يعني تدخل البرلمان

في وظيفة السلطة التنفيذية بتشريعه للرواتب والأجور التي هي من اختصاص السلطة التنفيذية، وهذا ما قد يؤدي لشلل لقدرات الدولة في حال عجزها عن الوفاء بهذه الالتزامات الناتجة عن الزيادات المتنامية في الإنفاق العام وخاصة في الباب الأول، والسؤال الذي يطرح نفسه، ماذا سيحدث لو أنخفض سعر النفط

إلى ما دون السعر المكافئ الذي يحقق التوازن في الميزانية؟ هل سنضطر إلى تسييل أصولنا أو نقترض من الخارج لتسديد الرواتب والأجور؛ لست ضد توفير حياة كريمة وأوضاع معيشية أفضل للمواطن الكويتي لأن ذلك هو الهدف الرئيسي للاقتصاد والسياسة. ولكن هل بالفعل هذه الزيادات والكوادر حققت أوضاعا أفضل للمواطن الكويتي؟ بالطبع لا، ولكنها زادت من التشوهات في الاقتصاد الكويتي، أدت لارتفاع معدل الاستهلاك النهائي الخاص والعام وهذا سيؤدي بالتاكيد لارتفاع الواردات وتخفيض الفائض في الحساب الجاري بالإضافة إلى تشويه في هيكل الوظائف العامة ومدى توازنها.

مسؤولية مشتركة

هل يتحمل النواب وحدهم مسؤولية غياب التعاون

النيابي - الحكومي؟

● يجب ألا يتحمل مجلس الأمة كل العبء فهو في النهاية مجلس يتكون من 50 شخصا برؤى مختلفة وتصورات مختلفة أيضا بعض الأعضاء لديهم خبرة برلمانية والبعض الآخر يفقر إليها فالحكومة أيضا تتحمل نصيبها من المسؤولية خاصة أنها لم تستطع الخروج من المربع الذي تعيش فيه والتقدم بالمبادرة والإنجاز ليلحق بها البرلمان بالمتابعة، ولكنها وضعت نفسها دائما في حالة رد الفعل تقدم لها الاستجوابات وهي تنبني في الدفاع عن نفسها، بالإضافة إلى أن إنجازات خطة التنمية لم تكن واضحة على صعيد مجلس الأمة ولا صعيد المواطن العادي، ناهيك عن فشل الإعلام الرسمي في توصيل رسالة الحكومة ورؤيتها وإنجازاتها وتمسدت الحكومة على وسطاء آخرين قد لا يتقنون إيصال الرسالة بالطريقة السليمة مثل وسائل الإعلام الخاصة من فضائيات وجراند بالرغم من أنها تمتلك جهازا إعلاميا هو الأكثر قدرة وتكلفة وموارد بشرية.

لماذا لم تستطع الحكومة إيصال رسالتها وإنجازاتها للمواطن الكويتي؟

● الحكومة حتى الآن لم تستطع إقناع المواطن الكويتي بإنجازها في خطة التنمية ولم يستطع إعلامها الإنمائي أو غير الإنمائي بإقناع المواطن بمعنى نسبة الإنجاز الموجودة، فقبل أيام قليلة سمعنا وزير التخطيط الجديد يتحدث عن 50٪ نسبة إنجاز في الخطة التنموية دون أن يكلف نفسه عناء شرح تفاصيل ذلك فالمسألة لها معادلة يجب شرحها وإلا لن يأخذ أحد الكلام بحمل الجد وربما كان يقصد تقرير المتابعة الذي تحدثت عن 51٪ من إنجازات السنة الأولى للخطة وهذا له حسبة خاصة تعتمد على نسبة الإنجاز ومرآحل كل مشروع. وبالتالي على الحكومة أن توضح كل الأمور للمواطن فلم يعد كافيا أن تعمل الحكومة بصمت وسرية ولكن عليها أن تعمل وتقع المواطن بعملها وخصوصا أن لها خصوما سياسيين.

هل الأداء الحكومي مقنع على صعيد مجلس الأمة؟

**الحكومة ليست لديها أغلبية نيابية حقيقية داخل المجلس وتوافرها مرتبط بالتصويت على سحب الثقة وعدم التعاون**



**لنخاطب الشباب باللغات الأكثر رواجاً في أوساطهم ومواقع التواصل الاجتماعي أداة فعالة في تصحيح المفاهيم السلبية وتعزيز قضايانا الكبرى**

# منطق أو حق مشروع ولا يعدو كونه محاولة مكشوفة لابتزاز الكويت

● الواضح أن الأغلبية البرلمانية داخل مجلس الأمة لا تتوافق إلا في حال التصويت على سحب الثقة وعدم التعاون في حين أنها تغيب في تصويتات كثيرة على قوانين كانت الحكومة بحاجة ماسة لأغلبية نيابية لعدم مرورها مثل زيادة الـ 50.

## الأغلبية البرلمانية

هل تمتلك الحكومة أغلبية برلمانية حقيقية بالفعل؟  
● الأغلبية البرلمانية الحقيقية تتكون نتيجة وحدة الرؤى وترتيب الأولويات بين النواب والحكومة، وتوافرها يعني وجود ثقة بالأداء الحكومي وبالتالي لا يستطيع المجلس رد القوانين التي تقدم بمراسيم من الحكومة ومن صاحب السمو الأمير.

ولكن الواضح أن الحكومة ليست لديها أغلبية نيابية حقيقية والمشكلة تكمن في قناعة النواب بسالأداء الحكومي الفعّال وهذا ما يظهر في التذبذب الواضح في منحى الأغلبية البرلمانية للحكومة صعوداً وهبوطاً، وهذا هو السبب المباشر في غياب الثقة بين السلطتين وعدم وجود تعاون مبني على أسس سليمة وبالتالي يؤدي لتعطيل أداء السلطتين التنفيذية والتشريعية وفي النهاية يكون الخاسر الأكبر هو الوطن والمواطن.

استخدام المفردات فلن تجدي نفعاً، ولذلك أرى أن المطالبة برحيل سمو رئيس مجلس الوزراء في تعدد على اختصاصات صاحب السمو فضلاً عن كونها مطالبات غير دستورية لا تحترم الدستور والتقاليد والمبادئ البرلمانية فحكومة سمو الرئيس حصلت على الثقة بتوصيتين بعد استجوابين قداما لسمو الرئيس وهذا ما لم يحدث في التاريخ السياسي الكويتي وهذا في رأيي خطوة للأمام ونقلتها كبيرة في الممارسة الديمقراطية حيث يصعد الرئيس المنصة أكثر من مرة ويفند محاور الاستجواب ويتم التصويت وينال الأغلبية.

## ربيع الثورات العربية

ما تفسيرك لما سمي بربيع الثورات العربية؟

● التجربة التي عشناها في المنطقة العربية خلال الأشهر الماضية تعكس مرارة الوضع العربي وحالة تملل الرأي العام نتيجة لأوضاع راكمية في السياسة والاقتصاد التي لم تتوافق فيها البديل المناسبة وعجزت عن توفير الحياة الكريمة للمواطن، وبالتالي فإن حركة التغيير جاءت نتيجة أسباب جوهرية وممارسات خاطئة قامت بها حكومات لم تحط المواطن المساحة اللازمة لممارسة دوره وحرية وهذا ما أدى لردود فعل غير متوقعة أحدثت التغيير في دول رئيسية وممازالت تبعاتها مستمرة. هناك أسباب لهذه الثورات أهمها عدم تدوير السلطة وارتباطها بفساد سياسي متوطن أصبح مهيباً لكرامة المواطن العربي أمام العالم، فضلاً عن غياب الحريات العامة وهيمنة القوي على الدولة ومقراتها وهذا هو المحرك الأساسي للزعة نحو التغيير.

● بالرغم من إقراره بحق المواطن في الاعتصام وإبداء الرأي في إطار الشرعية وعدم الخروج على القانون فهو حق دستوري أصيل لا ينافر عليه، كما أن التجربة التي شهدتها المنطقة العربية في الأونة الأخيرة أثبتت مخاطر كبح حركات التغيير عن الرأي، إلا أنني ضد المظاهرات والاعتصامات لأن الخروج للشارع يجب أن تكون له مبررات كافية أكثر من كونها مجرد تقليد لما يحدث على الساحة العربية، بالإضافة إلى أنني لا أعتقد أن الاعتصامات حركة عفوية للشارع الكويتي كرده فعل لأوضاع أو مستجدات سياسية أو اقتصادية، فهي ليست ردة فعل لممارسات فئوية للسلطة السياسية أو نظراً لترجع المستوى المعيشي للمواطن الكويتي، ولكن لاحظنا ارتباطاً بين حركة بعض البرلمانيين الذين قرروا إشراك الشارع في الصراع داخل مجلس الأمة بين النواب والحكومة.

## مخاطر الجوء للشارع

ما مخاطر الجوء للشارع للشارع؟  
● عندما يلجأ نواب الأمة الذين انتخبوا لممارسة ديموقراطية سليمة في إطار المؤسسات للشارع فهم يفرغون المؤسسات الدستورية والنظام المؤسسي من محتواه، والحقيقة أنهم ليسوا في حاجة ماسة للجوء للشارع، فمجال التعبير عن الرأي مشغوق بالآداب والتشريعية والرقابية الدستورية متاح لهم تحت قبة قاعة عبدالله السالم، فضلاً عن أن خروجهم للشارع سيضر بالحركة الشبابية التي تعبر عن نفسها في ساحة الإرادة وفي الشارع ولذلك نلاحظ أن الشباب لم يقودوا أنفسهم ولم يلقوا كلماتهم لأن أعضاء مجلس الأمة هم من يقومون بذلك، وأود أن أوضح أنني لا أصدر حق النواب في ذلك ولكن أقول أنه ليس مطلوباً نقل الخلافات في إطار المؤسسات للشارع وتدعي أنها حركة شارع، مع تأكيدنا على كفاءة وصيانة حرية التجمعات والتعبير عن الرأي ومسؤولية الدولة لحماية المظاهرين.

ما رأيك في المطالبات برحيل سمو رئيس مجلس الوزراء؟

● تعيين سمو رئيس مجلس الوزراء هو حق مطلق لصاحب السمو الأمير لا ينافر فيه أحد وما دام صاحب السمو الأمير وضع ثقته في رئيس مجلس الوزراء يجب احترام هذه الثقة والتعامل معها ومعالجة أي إشكاليات في العلاقة مع رئيس مجلس الوزراء في إطار القانون والنظام الدستوري ولكن تدني لغة الحوار وإساءة



د. بدر مال لله متحدداً للزميل أسامة دياب (سعود سالم)



أعمال البناء والإنشاء في ميناء مبارك الكبير

متى ستهدأ الأوضاع؟

من واقع خبرتك الإستراتيجية، متى ستهدأ الأوضاع في مصر وتونس؟ وما خريطة الطريق لتعافي الاقتصاد في البلدين؟

● هدوء الأوضاع يحتاج لوقت ولكن في تقديري للأسمور أن التغيير في مصر سيكون أوضح العالج باستقرار الأوضاع الدولية وعلى النطاق الإقليمي نظراً لتكوين الشعب المصري وخلفيته الحضارية الكبيرة، ثقافته، إمكاناته وقدراته. واعتقد أن ثورة 25 يناير قدمت نموذجا في التغيير الثوري لم يحدث في التاريخ البشري لكونه نموذجا سلبيا لأقصى درجة وضع يديه على مناطق الفساد، ولا أرى في المطالبة بمحاصمات رموز النظام السابق أي نوع من المبالغة لأن ذلك هو الحد الأدنى لمطلب أي ثورة ولو كانت الثورة في أي بلد آخر غير مصر لوجدنا شكاً الدماء والتحول لحرب أهلية. ولذلك أتوقع أن تنتقل مصر بسرعة إلى أجواء الهدوء والاستقرار فالانتخابات التشريعية والرئاسية على الأبواب، ولذلك أود أن أنصح المصريين بعدم الجزع من نتائج الانتخابات وإفراقاتها حتى لو وصل الإخوان المسلمون أو غيرهم لأن ذلك سيحدث خلافاً في الثورة سيحول الاختلاف في الرأي لخصومات في المستقبل، فإذا وصل الإخوان فيجب أن يعطوا الفرصة لممارسوا وهناك شعب مصري قادر على تصحيح الخطأ إن وجد لأنه من المستحيل أن تعود مصر إلى الحكم الاستبدادي التسلسلي من جديد.

ما الدروس المستفادة من تجربة الأشهر الماضية في المنطقة العربية؟

● تجربة الأشهر الماضية في المنطقة العربية جديرة بالتوقف أمامها وتاملها واستخلاص منها الدروس والعبر للمستفيد منها في كيفية العبور للمستقبل بشكل أفضل وبشكل أكثر واقعية وأكثر أمناً، وعلياً أن نعي جيداً أن دول الخليج ليست استثناء مما يحدث في المنطقة العربية وهي الآن تعالج الكثير من مشاكلها من خلال الفوائض الوفرة المالية واستخدام الإنفاق العام كأداة سياسية مثل زيادة الرواتب، زيادة المكافآت والأجور وزيادة الدعم دون أي حلول اقتصادية وسياسية كافية وهذا ما يجب أن تكون حذرین منه، فينبأ المجتمعات والتحرك نحو المستقبل والاستقرار وتحقيق التنمية يجب أن يكون على أسس وقواعد سليمة من حيث الاعتماد على الكفاءة والجودة وشفافية وقدرة المؤسسات وقوتها في الأداء ونظام ديموقراطي سليم، ولهذا يجب ألا نخصم الأمور ولكن يجب أن نخلق واقعاً جديداً قوياً وقادراً على دفعنا للمستقبل والاستمرار. وفي حال الفشل في تحقيق ذلك فستكون العواقب وخيمة جداً وقد تؤدي لانتهيار دول ولعل تجربة الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية أبلغ دليل على ذلك.

أين تكمن الإشكالية الاقتصادية في مصر؟

● الإشكالية الاقتصادية في مصر كبيرة وحجمها وتأثيرها يمس المستقبل لأن مصر دولة محدودة الموارد، بها نسبة فقر عالية، معدلات بطالة مرتفعة وتعاني من مشاكل هيكلية في اقتصادها ولذلك يجب أن يبتدئ المصريون للتدابير الاقتصادية التي تواجههم.

ما أبرز العناوين حول ما يحدث في ليبيا واليمن وسورية؟ وهل أصبحت أيام علي عبدالله صالح والقذافي والأسد مدودة؟

● العنوان البارز والأساسي لحركة التغيير في العالم العربي هو الحاجة الملحة للإصلاح السياسي ونحو مزيد من المشاركة السياسية والحريات والمطالبة بتراجع دور الدولة الأمنية المتسلطة والتصدي للفساد المتوطن والمستشري في أجهزة الدولة، بالإضافة إلى المطالبة بأسس العيش الكريم، الحقيقة لم يطرح أي تصور جاد للإصلاح الشامل في ليبيا واليمن ولكن هناك بوادر لطرحه في سورية، وعلى ما يبدو أن النظام السوري أدرك خطورة الموقف وعواقبه الوخيمة وبدأ يتحرق ويتعامل معه على عكس ما حدث في الدول الأخرى، ولذلك اعتقد أن تحرك الحكومة السورية إيجابي ومن الممكن أن يحقق الانتقال بطريقة سلمية عبر الحوار لأوضاع أفضل يتقلص فيها الدور الأمني للدولة وتكون فيها أجواء من الحرية السياسية وهذا بالطبع يتوقف على جدية النظام السياسي في المضي قدماً في عملية الإصلاح ويجب أن يصاحبها ضغط سياسي من الشارع والمعارضة.

## ميناء مبارك الكبير

مشروع ميناء مبارك الكبير يشهد حالة من اللغط الإعلامي والتصعيد غير المبرر من جانب الحكومة العراقية، فكيف ترى ذلك؟ وما الغرض منه؟

● في الحقيقة مشروع ميناء مبارك الكبير ليس أول قضية يثار حولها لفظ ضمن الداخل العراقي نظراً لوجود بعض الأصوات السياسية من خارج الحكومة العراقية التي لم تتعلم من دروس الماضي وممازالت تكفر بنفس طريقة النظام البائد بأن أي تصرف كويتي يجب أن يأخذ الضوء الأخضر من الجانب العراقي سواء في موضوع التعويضات، استرداد المسروقات وموضوع الحدود إلى آخره من الملفات العالقة بين الجانبين، ويبدو أن هذه الأصوات لبعض التواصل تازيم العلاقة بين البلدين والعودة بها إلى المربع الأول.

اللفظ المثار حول مشروع ميناء مبارك الكبير لا يسانده منطق أو بيانات فنية أو حق مشروع واضح ولا يعدو كونه لغطاً إعلامياً يحاول به بعض الساسة العراقيين ابتزاز الكويت. ميناء مبارك الكبير ميناء استراتيجي للمنطقة يقع ضمن المياه الإقليمية والحدود الكويتية

وجميع الاتفاقيات الخاصة بالحدود تقر بان المشروع لا يتعارض مع أي من اتفاقياتها ولا أي قرار من قرارات مجلس الأمن الخاصة بالعلاقات بين الكويت والعراق. الميناء سيخدم الطرفين الكويتي والعراقي، ولكن لأن الميناء استراتيجي من الناحية الأمنية والاقتصادية للكويت، تحركت القوى ذات المصلحة في تازيم العلاقات بين البلدين والتي تسعى دائماً لأن تكون حجر عثرة في طريق استكمال الكويت لمصادر سيادتها على المناطق الشمالية لتجعل من المنطقة بؤرة ساخنة. ومن هنا أود أن أعلن اختلافي مع من قال أن الكويت لم تقم بواجبها بتقديم التعويضات اللازمة للجانب العراقي وهذا كلام مؤسف ومن قاله يبدو أنه لم يتابع ما قدمته الكويت من بيانات ومعلومات وتطمينات من خلال الاجتماعات المشتركة والتي خرج منها الجانب العراقي وهو على يقين بأن الجانب الفنية والسيادية للمشروع لا تضر بالمصلحة العراقية.

**علينا ألا ننخدع بالعوائد النفطية الكبيرة التي تتحقق الآن نتيجة أوضاع خاصة في أسواق النفط في الاقتصاد العالمي**

**المطالبة برحيل رئيس مجلس الوزراء تعد على اختصاصات صاحب السمو الأمير ولا تحترم الدستور والمبادئ البرلمانية**

**أنا ضد الاعتصامات فالخروج للشارع يجب أن تكون له مبرراته الكافية أكثر من كونه تقليداً لما يحدث على الساحة العربية**

**لجوء نواب انتخبوا لممارسة ديموقراطية سليمة للشارع إفراج للمؤسسات الدستورية والنظام المؤسسي من محتواه**

**يجب أن يعي النواب أنه لا يمكن لأقلية أن تفرض رأيها على الأغلبية ولا يمكن للأغلبية أن تتجاهل حقوق الأقلية**

**نعاني من حالة من المبالغة في استخدام الأدوات الدستورية وتفسير النصوص للحد الذي أخرجها عن مقاصد المشرع وروح الدستور**

**دول الخليج ليست استثناء مما يحدث في المنطقة العربية وعالجت الكثير من مشاكلها باستخدام الإنفاق العام كأداة سياسية**

● علينا أن نخاطب الشباب بأساليب عصرهم واللغات الأكثر رواجاً في أوساطهم ولذلك اعتقد أن الاستفادة من مواقع التواصل الاجتماعي في توحيد الرؤى الشعبية وتعزيز القضايا الكبرى مثل الوحدة الوطنية ونبذ الفتنة الطائفية ضرورة ملحة خصوصاً بعد حالة الرواج غير المسبوق لهذه المواقع في أوساط الشباب. واعتقد أن التواصل المباشر مع الشباب يستطيع أن يغير من اتجاهاتهم والكثير من المفاهيم السلبية لديهم.

هل يعتبر ذلك نوعاً من المراوغة للخروج من البند السابع؟

قد تكون لها أسباب كثيرة ولكنها أسباب سياسية لا تستند إلى واقع ولن تؤثر في الكويت التي لا تحمل أي نوايا سيئة تجاه العراق أو غيره من الدول، فضلاً عن حرص الكويت على دعم علاقاتها مع دول الجوار وخاصة العراق بعلاقات إيجابية وبسعادة وهذا ما تظهره مواقف الخارجية الكويتية، ولذلك أدعو القوى السياسية العراقية أن تكون المعاملة بالمثل والارتقاء بلغة الحوار فالمشكلات العالقة لا تعالج من خلال وسائل الإعلام والتصريحات الاستفزازية ولكن من خلال حوار هادئ وبناء وعي قنوتها الخاصة، وبالتالي الحديث عن السفارة الكويتية وطرد السفير الكويتي يضر بالعلاقة بين البلدين.

الجرائم الإلكترونية هل أصبحت الأحدث المتلاحقة على صعيد القضاء الافتراضي والشكاوى المتكررة من سوء استخدام الإنترنت سواء بالنصب والاحتيال أو التخطي على ما يكتب في مواقع التواصل الاجتماعي والدونات من عبارات مسيئة، دافعا لسد الفجوة التشريعية في محاربة الجرائم الإلكترونية؟ وما مدى تأثير حرية التعبير بذلك؟

● اعتقد أن الجرائم المعلوماتية هي نتاج التقدم السريع في شتى المجالات العلمية الذي يتميز به عصرنا الحاضر ومن هنا تظهر الحاجة الماسة لتشريعات تواكب هذا التطور المحفوظ في الجرائم المعلوماتية، خصوصاً أننا نواجه جريمة غير تقليدية وبالتالي يجب أن تكون قواعدنا القانونية غير تقليدية أيضاً، وعلياً بداية أن نعترف بأننا لدينا تصور تشريعي في هذا المجال يحتاج لتدخل سريع. ولا اعتقد أن وضع ضوابط للفضاء الافتراضي في شكل قوانين عصرية سيضر بحرية التعبير التي يجب أن تكون مسؤولة ولا تأمس كرامات الناس وممكثاتهم.

مواقع التواصل الاجتماعي وحدت رؤى الشباب ونجحت فيما فشلت فيه أحزاب سياسية عريقة وأسقطت أنظمة لم تكن تحلم باهتزاز عروشها. كيف نستثمر مثل هذه المواقع في تعزيز قضايانا الكبرى مثل الوحدة الوطنية ومحاربة الفتنة الطائفية؟

● علينا أن نخاطب الشباب بأساليب عصرهم واللغات الأكثر رواجاً في أوساطهم ولذلك اعتقد أن الاستفادة من مواقع التواصل الاجتماعي في توحيد الرؤى الشعبية وتعزيز القضايا الكبرى مثل الوحدة الوطنية ونبذ الفتنة الطائفية ضرورة ملحة خصوصاً بعد حالة الرواج غير المسبوق لهذه المواقع في أوساط الشباب. واعتقد أن التواصل المباشر مع الشباب يستطيع أن يغير من اتجاهاتهم والكثير من المفاهيم السلبية لديهم.